الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

إلى السيـــــد رئـــيس مجلس نواب الشعب

مراسلة رقم 2018/383

تونس في 26 جويلية 2018

سؤال كتابي إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي على معنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضـــــوع: بخصوص تقرير دائرة المحاسبات حول البحث العلمي بجامعتي صفاقس وقابسوالمؤسسات الجامعية الراجعة لها بالنظر

سيدي الوزير، سلاما واحتراما، أما بعد،

أوردت محكمة المحاسبات في تقرير لها عن جملة من الخروقات والإخلالات وسوء في التصرف فيما يتعلق بالبحث العلمي في كل من جامعتي صفاقس وقابس والمؤسسات الجامعية الراجعة لها بالنظر. وقد لخّص التقرير جملة هذه الإخلالات في 3 محاور أساسية وهي كالآتي:

1/- التصرف الإداري في هياكل البحث

2/- التصرف المالي والاعتمادات المخصصة لهياكل البحث

3/- التجربة التعاقدية وتثمين مخرجات ونتائج هياكل البحث

وقد أشار التقرير إلى العديد من النقائص كعدم توافق توزيع الاعتمادات مع تركيبة وطبيعة نشاط هياكل البحث وحجم إنتاجها العلمي. كما أشار إلى غياب المتابعة والتقييم للتجربة التعاقدية لفترة 2010-2013. وأيضا عدم تثمين واستغلال عدة براءات اختراع مسجلة لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية. هذا إضافة للعديد من النقائص الأخرى.

رمز الإدارة ك/ع/ا/1812

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
الجوال: 10830307 152 49 +/ 900 190 23 216 +
موقع الواب: www.yassine-ayari.com
البريد االالكتروني: yassine-ayari@arp.tn
صفحة الفايسبوك: www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

الجمهوريه التونسيه
مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

سيدي الوزير، الرجاء التفضل بتوضيح مدى تقدمكم في معالجة الخروقات المذكورة في التقرير

سيدي الوزير نذكركم، بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الاسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها. وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم سيدي الوزير، تقبلوا أسمى عبارات التقدير.

النائب ياسين العياري

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
الجوال: 10830307 152 49 +/ 900 190 23 216 +
موقع الواب: www.yassine-ayari.com
البريد االالكتروني: yassine-ayari@arp.tn
صفحة الفايسبوك: www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

البحث العلمي بجامعتيْ صفاقس وقابس والمؤسسات الجامعيّة الراجعة لها بالنظر

– التصرّف الإداري في هياكل البحث

لم يتقيّد أغلب رؤساء هياكل البحث بمقتضيات الأمر عدد 644 لسنة 2009 المؤرخ في 02 مارس 2009 والمتعلّق بتنظيم مخابر البحث ووحدات البحث ومُجمّعات البحث وطرق تسييرها حيث لوحظ إحداث فرق البحث بمختلف المخابر دون توفر الشروط القانونية لذلك فضلا عن عدم احترام دورية انعقاد مجلس المخبر.

كما تبين عدم توافق مقتضيات الأمر المذكور مع الإمكانيات البشرية للاختصاصات الأدبية والقانونية حيث اتّضح عدم توفّر العدد الأدنى المطلوب من الأساتذة من صنف "أ" لإحداث مخابر بحث أو للارتقاء من وحدة بحث إلى نظام مخبر بحث بمؤسسات التعليم العالي والبحث ذات الاختصاصات الأدبية والقانونية وذلك مقارنة بنظيراتها ذات الاختصاصات العلمية.

وتدعو دائرة المحاسبات إلى مراجعة أحكام الأمر عدد 644 لسنة 2009 بإفراد المؤسسات ذات الاختصاصات الأدبية والقانونية بمقتضيات تتماشى وإمكانياتها البشرية.

وفضلا عن النقائص التي شابت الصيانة الوقائيّة والعلاجيّة للتجهيزات العلميّة الثقيلة تبين غياب مقرات خاصة ببعض هياكل البحث أو ضيقها مقارنة بعدد الباحثين المنتمين إليها مما شكّل عائقا أمام إنجاز البحوث واستعمال الإمكانيات المادية والمعدّات المخبرية.

كما لوحظ عدم توافق توزيع الاعتمادات مع تركيبة وطبيعة نشاط هياكل البحث وحجم إنتاجها العلمي وذلك بالنظر إلى عدم اعتماد معايير موضوعية في الغرض.

– التصرّف المالي في الاعتمادات المخصّصة للبحث العلمي

سُجّل تأخير في تنزيل الاعتمادات بميزانيات المؤسّسات لفائدة هياكل ومشاريع البحث في إطار التعاون الدولي ممّا ترتّب عنه ضعف نسب الاستهلاك. وقد تبين في هذا الخصوص أن منظومة المحاسبة العمومية وطول إجراءات الإنفاق العمومي لا تتوافق ومتطلبات البحث.

وفاق حجم بقايا الاعتمادات غير المستهلكة المليون دينار لدى هياكل بحث ترجع بالنّظر إلى مؤسسات جامعتي صفاقس تمّ إيقاف نشاطها منذ عدة سنوات. كما تمّ صرف مبلغ قدره 702 أ.د حمّل على هذه البقايا دون تقديم طلب في إعادة التوظيف وفي غياب برنامج مصادق عليه من قبل سلطة الإشراف.

كما بلغ حجم الاعتمادات المتبقية بعنوان اتفاقيات مشاريع البحث في إطار التعاون الدولي بجامعة صفاقس 510,488 أ.د للفترة 2010-2015 من جملة اعتمادات مرصودة بقيمة 1.761,977 أ.د.

وتوصي دائرة المحاسبات المؤسسات المعنية بإعادة توظيف هذه البقايا وفقا للتشريع الجاري به العمل.

كما شاب التصرّف في منح البحث بجامعتي صفاقس وقابس إخلالات خلال الفترة 2010-2015 تمثّلت أساسا في انتفاع عدد من الباحثين بمنحة البحث أكثر من مرّة خلال نفس السّنة الماليّة وفي حصول مدرّسين من صنف "أ" على منح بحث وفي تجاوز الأسقف المحدّدة لنفقات التنقّل والإقامة. وناهزت جملة المنح غير المستحقة ما قيمته 220 أ.د.

ورغم تعاطيهم لنشاط مهني خاص بمقابل انتفع بعض الباحثين بمنحة تداول وجمع البعض الآخر بين هذه المنحة ومنحة البحث بعنوان المساهمة في تغطية مصاريف الإقامة.

وتدعو دائرة المحاسبات إلى ضرورة ضمّ وثيقتي شهادة في عدم الانخراط في كلّ من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعيّة والصنّدوق الوطني للضّمان الاجتماعي إلى جملة الوثائق المكوّنة لطلب الحصول على منحة تداول وعدم الاكتفاء بتصريح على الشّرف في عدم تعاطي نشاط خاص بمقابل.

وفي ذات السياق، ورغم انتفاع 48 باحثا بتخفيض في ساعات التّدريس للسنوات 2008-2014 وذلك بهدف تمكينهم من إتمام أطروحاتهم ومناقشتها في الآجال القانونيّة لم يتولّ هؤلاء الباحثين إيداع أطروحاتهم إلى غاية موفّى شهر جوان 2016. وقد ترتّب عن ذلك إثقال ميزانيّات المؤسّسات الجامعية بأعباء ماليّة إضافيّة دون موجب.

– تقييم التّجربة التعاقديّة وتثمين مخرجات ونتائج هياكل البحث

لوحظ غياب المتابعة والمساندة والتّقييم للتّجربة التعاقديّة للفترة 2010-2013 لجامعتي صفاقس وقابس ومؤسّساتها ممّا انعكس سلبا على نسبة تحقيق الأهداف التعاقديّة والتي كانت متدنّية ودون المأمول.

وبخصوص تثمين المخرجات العلمية ولئن أفضت الأنشطة والمشاريع المقامة على مستوى هياكل البحث إلى جملة من المخرجات العلميّة القيّمة، فإنّ تردّي حالة العديد من التجهيزات العلمية الثقيلة وخاصة غياب هيكل يربط الصّلة بين هذه الهياكل والمؤسّسات الاقتصاديّة حال دون تثمينها ومواصلة تطويرها.

وترتب عن هذه الوضعية عدم تثمين واستغلال عدة براءات اختراع مسجّلة لدى المعهد الوطني للمواصفات والملكيّة الصّناعيّة.

كما اضطرّ بعض الباحثين إلى تسجيل براءات اختراع باسم هياكل أوروبيّة وأمريكيّة، في إطار التّعاون مع هياكل بحث ومؤسّسات جامعيّة أجنبيّة. ويذكر في هذا الصدد براءة الاختراع حول أجهزة التحكّم في السيّارات الكهربائيّة المسجّلة في الولايات المتّحدة الأمريكيّة خلال سنة 2010 باسم "شركة جنرال موتورز" وبراءة اختراع حول إنتاج وقود بيولوجي باعتماد التحليل الحراري لكتل حيويّة طبيعيّة والمسجّلة كذلك في الولايات المتّحدة الأمريكيّة خلال سنة 2015 باسم جامعة "يوتاه".

وتوصي دائرة المحاسبات بضرورة العمل على إيجاد السبل الكفيلة بتثمين المخرجات العلمية قصد الاستفادة منها على المستوى الوطني.

وأدّى عدم توافق قواعد التصرف لدى مؤسّسات التعليم العالي والبحث بوصفها مؤسّسات عموميّة ذات صبغة إداريّة مع متطلبات البحث العلمي إلى اضطرار بعض الباحثين إلى المرور عبر حسابات بنكية خاصّة بجمعيات علمية لتيسير عمليات قبض المداخيل المتأتية من تفتّح هياكل البحث على المحيط والتصرّف فيها. وفي المقابل، تبيّن عدم قدرة جامعتي صفاقس وقابس ومؤسساتها على استيفاء الشروط الواردة بالأمر عدد 3581 لسنة 2008 المؤرّخ في 21 نوفمبر 2008 المتعلّق بضبط شروط تحويل صبغة الجامعات ومؤسّسات التعليم العالي والبحث والمؤسّسات العمومية للبحث العلمي إلى مؤسّسات عمومية ذات صبغة علمية وتكنولوجية قصد توفير مرونة في التصرّف الإداري والمالي في هياكل البحث.

الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
الوزير

ص/ 2018/14857

مجلس نواب الشعب
الصادرات
20 أوت 2018
928
رئيس الإدارة

إلى

السيّد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضـــوع: حول سؤال كتابي توجّه به السيّد النائب ياسين العياري.

المرجـــع: مراسلتكم عدد 1544 بتاريخ 07 أوت 2018.

تحيّة طيّبة،

وبعد، تبعا للسؤال الكتابي الذي توجّه به السيّد النائب ياسين العياري، المتعلّق بتقرير دائرة المحاسبات حول البحث العلمي بجامعتيْ صفاقس وقابس والمؤسسات الراجعة اليهما بالنظر، يشرفني مدّكم بالمعطيات التالية:

1. فيما يتعلق بالتصرف الاداري في هياكل البحث:

- تحدث مخابر ووحدات البحث بقرار من الوزير المكلّف بالبحث العلمي والتكنولوجيا بعد تقرير تجريه الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي وذلك وفقا للأمر عدد 644 لسنة 2009 المؤرخ في 2 مارس 2009.
- وافقت الوزارة على احداث مخابر ووحدات البحث التي تتوفر على العدد الأدنى المطلوب من الموارد البشرية باستثناء الهياكل المحدثة في الاختصاصات النادرة أو المحدثة بمؤسسات عمومية بالولايات الداخلية وذلك في إطار تفعيل مبدا التميز الايجابي.
- منذ سنة 2015 لم تصدر الوزارة أي طلب عروض لإحداث مخابر أو وحدات بحث وذلك في اطار التوجه لحث وحدات البحث على العمل للارتقاء إلى مخابر بحث وتحفيز الباحثين على التجمع في هذه المخابر التي تعتبر الهياكل الأساسية لإنجاز أنشطة البحث العلمي في مختلف ميادين العلوم والتكنولوجيا.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس

- تعمل الوزارة على اعداد مشروع نظام داخلي لهياكل البحث يضبط طرق عملها على المستوى الاداري والمالي والعلمي، وفقا لملاحظات المعنيين بالأمر، وسيتم عرضه في القريب العاجل على مجلس الجامعات للمصادقة ثم توزيعه على مختلف الوحدات والمخابر.
- سيتم توقيع النظام الداخلي من قبل كافة أعضاء هياكل البحث كالتزام بالعمل بمحتواه مما من شانه ان يمكن من معالجة بصفة آلية ونهائية المشاكل المتعلقة بدورية اجتماعات مجلس الهيكل واعداد الميزانية وتوزيعها واحداث فرق البحث واعداد تقارير المتابعة والتقييم وانتفاع أعضاء دون سواهم بالمهمات والتربصات واختيار المشرف على الهيكل والتصرف في منح البحث.

2. فيما يتعلق بالتصرف المالي في هياكل البحث:

- تم منذ سنة 2017 ادخال بعض التعديلات على منظومة تمويل المخابر والوحدات باتجاه تحسين حوكمة المنظومة من خلال:
  - ✓ التخفيض التدريجي في حجم التمويل المخصص سنويا للمخابر والوحدات على أساس انتاجها العلمي، يقابله رصد ميزانية ملائمة تسند في إطار طلبات عروض تنافسية.
  - ✓ التشجيع بصفة خصوصية على إحداث المخابر، والاقتصار على إحداث الوحدات بالجهات الداخلية بصفة استثنائية (المؤسسات الفتية).
  - ✓ تشجيع الهياكل التي تضم كتل فاعلة من الباحثين من الصنف "أ" (تتجاوز المعدل الوطني في نفس الاختصاص).
  - ✓ دعم الشراكة والتعاون بين هياكل البحث والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.
  - ✓ التشجيع على التميّز العلمي (عدد المنشورات الصادرة يفوق المعدل الوطني في نفس الاختصاص).
  - ✓ تشجيع المخابر العاملة في مجالات ذات العلاقة بالأولويات الوطنية.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس

- وتمثلت التعديلات في:

✓ مراجعة منهجية التمويل واحتسابه وفقا لـ:

* قاعدة عامة تخص تمويل وحدة البحث وتمويل مخبر البحث ومؤشر البقايا،
* معايير مرتبطة بالإنتاج العلمي،
* قواعد تعديلية.

✓ ضبط الاعتمادات وإعادة توظيفها:

نظرا للحجم الكبير لبقايا الاعتمادات الخاصة بهياكل بحث سابقة وبمشاريع بحث وطنية ودولية والتي تجاوزت مدة الانجاز المنصوص عليها باتفاقات البحث المبرمة في الغرض بالمؤسسات الجامعية ومؤسسات البحث، عملت الوزارة على حث الجامعات ومراكز البحث وبقية الوزارات التي لها مؤسسات عمومية أو مراكز انتفعت بتمويل عمومي أو دولي في مجال البحث العلمي على:

- تحديد وضبط هذه الاعتمادات نهائيا،
- إعادة توظيف الاعتمادات لاستغلالها في تغطية النفقات الأساسية التالية:

* صيانة التجهيزات والمعدات العلمية
* اقتناء تجهيزات علمية في مرحلة ما بعد الدكتوراه (Post-Doc)
* دعم مشاريع تعاون دولي قائمة شريطة أن يكون المشروع المدعوم قد تجاوزت نسبة صرف اعتماداته 50% وذلك باعتبار التعهدات،
* دعم هياكل بحث قائمة على أن لا تتجاوز الاعتمادات المتبقية بالهيكل في موفى 2017، 60% من مجموع التمويل المسند للهيكل خلال الفترة (2013-2016)

✓ اضفاء مزيد من المرونة على مستوى التصرف المالي لهياكل البحث:

تم احداث وكالة دفوعات بالعنوان الثاني من الميزانية (قسم البحث العلمي) بهدف الإسراع بتأدية النفقات الطفيفة والنفقات ذات الطابع الاستعجالي بالمؤسسات التي توجد بها مخابر

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم خلبوس

ووحدات بحث، وذلك في إطار اضفاء مزيد من المرونة والنجاعة على التصرف المالي للهياكل المعنية.

3. فيما يتعلق بالتجربة التعاقدية وتثمين مخرجات ونتائج هياكل البحث:

✓ حول تسجيل براءات الاختراع: تولت الوزارة باتخاذ عدد من الاجراءات الاتي ذكرها:

- التعهد بكافة الاجراءات المتعلقة بحماية النتائج العلمية التي ترد عليها من قبل هياكل البحث العمومية بالتنسيق مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.
- العمل على النهوض بثقافة الملكية الفكرية وذلك ببرمجة عديد الدورات التكوينية في الخصوص بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- تشجيع المؤسسات البحثية على حماية نتائج بحوثهم وحثهم على ايداع مطالب براءات اختراعاتهم بالمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية وقد تم ايداع 171 مطلبا خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017
- تسديد الأتاوى السنوية لمواصلة لحماية مطالب براءات الاختراع، حيث رصدت اعتمادات جملية بحوالي 9044 دت بالنسبة للمطالب التي تم تسجيلها خلال سنوات 2015 و2016 و2017.
- التكفل بكافة الاجراءات المتعلقة بحماية النتائج العلمية التي ترد عليها من قبل هياكل البحث العمومية بالتنسيق مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية.
- العمل على ايجاد مزيد من الأسواق لاستغلال براءات الاختراع صناعيا.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد براءات الاختراع الواردة من قبل جامعتيْ صفاقس وقابس والمؤسسات الراجعة إليهما بالنظر قد بلغ 118 مطلبا منذ سنة 2014 إلى غاية جويلية 2018.

✓ بخصوص تثمين المخرجات العلمية:

- تعمل الوزارة دوريا على تنظيم الأيام الوطنية لتثمين البحث.
- أرست الوزارة عدة برامج وآليات لتثمين نتائج البحث ونقل التكنولوجيا على غرار:

وزير التعليم العالي والبحث العلمي
سليم خلبوس

* برنامج تثمين نتائج البحث:

حيث موّلت الوزارة عدد 102 مشروع تثمين نتائج البحث بقيمة جملية تقدّر بـ11.3 مليون دينار منذ سنة 1992 إلى غاية سنة 2017.

* اطلاق برنامجين جديدين على أساس تنافسي ضمن مشروع تحديث التعليم العالي لدعم التشغيلية بهدف استحثاث نسق نقل التكنولوجيا والنهوض بنسبة التأطير والتجديد داخل مؤسسات الانتاج وخصوصا الصغرى والمتوسطة وهما:

- البرنامج الأوّل: PAQ Post-PFE

وهو برنامج لتثمين واستغلال النتائج الابتكارية التي تحققت في إطار مشاريع ختم دراسات الماجستير المهني بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية ومشاريع ختم الدراسات بمدارس تكوين المهندسين قصد توظيفها لفائدة قطاع الانتاج.

- البرنامج الثاني: PAQ Collabora

وهو برنامج نموذجي لتمويل مشاريع تعاونية حول الأقطاب التكنولوجية لتثمين واستغلال النتائج المبتكرة التي أنجزت وتأكد من جدواها صلب هيكل البحث (انتاج النماذج الصناعية أو تطوير أو تحسين نظام الانتاج، جهاز) قصد توظيفها لفائدة قطاع الانتاج لخدمة التنمية الاقتصادية.

وتفضلوا، سيدي رئيس مجلس نواب الشعب، بقبول فائق عبارات الاحترام.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

سليم ...